بيان صادر عن الحكومة الفلسطينية المقالة تدين فيه بشدة المحاولات الإسرائيلية لاقتحام المسجد الأقصى، وتجدد دعوتها للجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي لضرورة التدخل العاجل*

غزة، ٢٠١٣/٩/٢٤ (المركز الفلسطيني للإعلام(غزة))

أدانت الحكومة الفلسطينية بشدة المحاولات اليومية من قبل قوات الاحتلال والمستوطنين لاقتحام المسجد الأقصى المبارك، مجددة دعوتها للجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي لضرورة التدخل العاجل.

وثمنت الحكومة في بيانٍ لها عقب اجتماعها الأسبوعي بغزة مساء اليوم الثلاثاء (٢٤-٩) دعوة رئيس المكتب السياسي لحماس، خالد مشعل لجعل الجمعة القادمة جمعة نفير وغضب من أجل المسجد الأقصى، مؤكدة دعمها ومباركتها لكافة الفعاليات والتحركات المناصرة للقدس والأقصى.

وكررت الحكومة دعوتها للسلطات المصرية من أجل الفتح الفوري لمعبر رفح، وخصوصا في ظل تفاقم الوضع الإنساني سوءاً ووجود آلاف الحالات من المرضى والطلاب وأصحاب الحاجات الإنسانية الذين هم بحاجة للسفر فورا ودون تأخير.

واستغربت التصريح الصادر عن وزير الخارجية المصري الذي تحدث فيه عن خيارات عسكرية وأمنية ضد قطاع غزة، مؤكدة أن هذا يناقض تاريخ مصر ودورها في حماية الشعب الفلسطيني لأن قيمة فلسطين والقدس والمقاومة وغزة عظيمة لدى مصر، معتبرة هذا التصريح تصعيدا خطيرا وغير مبرر من شأنه توتير الأجواء وزيادة الاحتقان.

كما استنكرت استمرار وتصاعد حملة التحريض الإعلامية المصرية على الشعب الفلسطيني وعلى المقاومة الفلسطينية، مشددة على أن الاحتلال هو المستفيد الأكبر من هذه الحملة.

وفي سياق آخر، استهجنت الحكومة إدانة رئيس حركة فتح محمود عباس لعمليات المقاومة المباركة في الضفة الغربية ضد الاحتلال الصهيوني ودعوته اليهود لدعمه، كما استنكرت التصعيد الإعلامي المستمر من قيادات وكوادر حركة فتح ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وتحريضهم على إغلاق معبر رفح ومطالبتهم لتشديد الحصار على غزة وحثهم على اجتثاث المقاومة من غزة ووصفها

***المصدر:** محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

بـالإرهـاب.

وأكدت أن هذه التصريحات الإعلامية تأتي للتغطية على قيامهم ببيع الوطن والمقدسات في المفاوضات، مطالبة حركة فتح بنبذ هذه التصرفات، وتدعوها للعودة لخندق المقاومة الذي يجمع عليه الشعب الفلسطيني.

واستنكرت الحكومة ما تقوم به أجهزة أمن الضفة من قمع وملاحقة واعتقال لأبناء الشعب الفلسطيني واستمرار التنسيق الأمني مع العدو الصهيوني خدمة لأمن الكيان، ودعت لمحاسبة تلك الأجهزة القمعية، لافتة الانتباه لما ذكره تقرير منظمة العفو الدولية عن انتهاكاتها للقانون وحقوق الإنسان.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbrt@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx